

# البوليساريو تضع شروطا تعجيزية للاستمرار في العملية السياسية

## استخدام الجبهة الانفصالية القوة أمر ليس مستبعدا لفرض الأمر الواقع



لوحث جبهة البوليساريو الانفصالية بالانسحاب من مفاوضات الصحراء في حال عدم تعيين مبعوث أممي جديد والدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب، وتعكس تصريحات البوليساريو امتعاض الجبهة من المكاسب الأخيرة التي حققها المغرب في نزاع الصحراء أمام توسع الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، إضافة إلى تمسك الأمم المتحدة بمبادرة الحكم الذاتي لتسوية النزاع.

محمد ماموني العلوي

الرباط - وجهت جبهة البوليساريو الانفصالية، رسالة جديدة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، وضعت فيها شروطا لاستمرار المشاركة في المسار الأممي الرامي إلى تسوية نزاع الصحراء وفق حلول سياسية. ودعت الجبهة الانفصالية في الرسالة التي وقعها زعيمها إبراهيم غالي، إلى مفاوضات مباشرة مع المغرب بقرار من الأمم المتحدة، فيما يتمسك المغرب بمبادرات رابعة الأطراف بحضور كل من الجزائر وموريتانيا إضافة إلى الجبهة.

ويعكس توقيت الرسالة تدمير الجبهة الانفصالية من المكاسب التي حققها المغرب على صعيد دبلوماسي وسياسي واقتصادي، الأونة الأخيرة، أمام تزايد الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء. وتوجت جهود المغرب نهاية العام الماضي بفتح قنصلية لجزر القمر بمدينة العيون كبرى حواضر الأقاليم الجنوبية، فيما أشارت الخارجية المغربية إلى اعتراف أربع دول أفريقية افتتاح قنصليات لها بمدينة العيون دون تحديدها. وترجمت البوليساريو استيائها من نجاح الدبلوماسية المغربية في ملف الصحراء، عبر رسائلها الأخيرة للأمم المتحدة، حيث تضغط بشروط جديدة لاستمرار المباحثات مع المغرب. وعندما عبرت مراسلة البوليساريو إلى الأمم المتحدة، عما وصفته بخيبة أملها تجاه تقاعس المجتمع الدولي ومجلس الأمن، طالبت الجبهة الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين سريع لمبعوث جديد له بالمنطقة يخلف المبعوث السابق فورست كولر، مهددة بعدم الانخراط في أي عملية سلام لا تحترم الشروط التي وضعتها. ويرى مراقبون أن إحراج بوليساريو في الإسراع بتعيين مبعوث جديد يخدم مصالحها، يهدد سلاسة مفاوضات مدريد، وكذلك لضمان الاستهلاك

الإعلامي اليومي لمف الصحراء بإبراجه على الأجندة الأممية، دون التركيز على حل سياسي لا يخدم مصالح داعمي الانفصاليين. ويلاحظ هؤلاء، أن رسالة إبراهيم غالي للأمم المتحدة تفتقر إلى قوة الإقناع وليست ذي مصداقية خصوصا بعدما خرقت بنود الاتفاقات الأممية وتجاهلت تحذير الأمين العام للأمم المتحدة بعدم الاقتراب من المناطق العازلة، لكن قيادة بوليساريو تحدثت كل ذلك وقامت بتنظيم مؤتمرها بتيفارتي في المنطقة العازلة. وعقدت البوليساريو الأسبوع الماضي مؤتمرها الخامس عشر في منطقة تيفارتي، وهي المنطقة التابعة للمنطقة العازلة من الصحراء المغربية المشمولة باتفاق وقف إطلاق النار، في خطوة استفزت المغرب وجعلته يتوجه برسالة غاضبة للأمم المتحدة. ووصفت الجبهة الانفصالية عمل عناصر بعثة "المنورسو" بالصحراء بالسلب، مُوردة بأن حصيلتها "فاشلة" إلى حد الساعة، وبيان القيادة في مخيم الرايوني (مقر قيادة البوليساريو) "فقدت الثقة في عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والبعثة الأممية بالصحراء".

وحسب صبري الحو، الخبير في القانون الدولي وقضايا الهجرة ونزاع الصحراء، فإن "البوليساريو تريد عبر هذه الشروط العودة إلى الوراء والتصل من التقدم الذي أحرزته مجلس الأمن في نزاع الصحراء".

### مجلس الأمن حث مرة أخرى وبهجة مباشرة البوليساريو على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها عرقلة المسار الأممي

وتابع الحو لـ "العرب" "شروط البوليساريو تعجيزية لأن الأمين العام للأمم المتحدة يحكمه مبدأ مراعاة التقدم المحرز، أي تقدير التراكم المحقق للمسير قداما في العملية السياسية"، موضحا أن "حل النزاع يستوجب اتفاقا سياسيا واقعيا وعمليا خاصة أن النزاع إقليميا مع الجزائر وموريتانيا والبوليساريو". ولم يستدرك قائلا "البوليساريو تريد هدم كل الجهود والرجوع إلى

### امتعاض البوليساريو من نجاح الدبلوماسية المغربية

حالة ما قبل اتفاق 1991 أي حالة الحرب، وتداول ابتزاز الأمم المتحدة وفرض خيار إما الاستقلال وإما الحرب". وردا على هذه الاستفزازات، أوضحت وزارة الشؤون الخارجية المغربية، في بيان الحصيلة السنوية حول قضية الصحراء، أن "مجلس الأمن جدد مرة أخرى أولوية مقترح الحكم الذاتي المغربي، وأشد بالجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب للمسير قداما بالمسار السياسي"، وزادت "حث مرة أخرى وبهجة مباشرة البوليساريو على الامتناع عن كل الأعمال الاستفزازية التي من شأنها عرقلة المسار الأممي". وعرف ملف الصحراء المغربية زخما إيجابيا خلال العام الماضي بدعم مبادرة الحكم الذاتي الذي تقترحه الرباط كتنوية تنهي النزاع. وسحبت مجموعة من البلدان اعترافها بالبوليساريو، يتعلق الأمر بدولتي المالديف وزامبيا، فضلا عن السلفادور والبارباد. وأمام ما أحرزته الدبلوماسية المغربية من تقدم تزامن مع ما حققه النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة من تطور، جعل

## قائمة المرشحين لمناصب وزارية بحكومة الجملي

تونس - قدم رئيس الحكومة المكلف في تونس الحبيب الجملي، الخميس، قائمة وزرائه التكنوقراط في الحكومة المؤلفة من 28 وزيرا ووزيرة، والتي ضمت خالد السهيلى السفير السابق في الأردن، مرشحا لمنصب وزير الخارجية والقاضي عماد الدرويش مرشحا لمنصب وزير الدفاع.

ويخضع وزيرا الخارجية والدفاع وجوبا للتشاور بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية بحسب الدستور التونسي. وقال الجملي إنه "تم الاتفاق بشأنهما".

وضمت قائمة الحكومة المقترحة سفيان السليطي المتحدث باسم محكمة تونس العاصمة والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، مرشحا لمنصب وزير الداخلية والهادي القديري مرشحا لمنصب وزير العدل.

ورشح الجملي فاضل عبدالكافي وزيرا للتخطيط والتنمية، وقد شغل المنصب ذاته في 2018 بينما رشح عبدالرحمن الخشتالي لمنصب وزير المالية.

وضمت الحكومة كذلك الطبيب والعميد في المستشفى العسكري مصطفى الفرغاني، مرشحا لمنصب وزير الصحة، فيما حافظ وزير السياحة روني الطرابلسي على حقيبته.

وعاد اللاعب الأسطوري طارق ذياب ليمت ترشيحه لمنصب وزير الرياضة بعد أن شغل نفس المنصب في الحكومة الأولى إبان الثورة عام 2011 وهي الحكومة التي قادتها حركة النهضة آنذاك.

واختار الجملي كمال الحجام وزير التربية، والذي شغل منصب المدير العام للمرحلة الابتدائية بالوزارة سابقا.

ورشح سليم شوري على رأس وزارة التعليم العالي، وهو مدير عام للدراسات التكنولوجية بالوزارة ومدير التعاون الدولي.

ووقع الاختيار على السيد بلال وزيرا للشؤون الاجتماعية، وهو مستشار استقلال من حكومة يوسف الشاهد، ومكلف سابق بالملفات الاجتماعية.

ورشح الجملي القاضي عبدالمطيف الميساوي، لوزارة أسلاك الدولة، وهو محافظ سابق لمدينة بن عروس، ورئيس محكمة الاستئناف بالكاف سابقا، ومدرس بالمعهد الأعلى للدراسات القانونية بقابس، وهو أيضا عضو مؤسس لمركز تونس للقانون العقاري.

واقترح الجملي شيراز التليلي لوزارة الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد، والتليلي هي قاضية ورئيسة قسم بدائرة المحاسبات.

كما اقترح المهندس روضة الجباري العربي وزيرة التجهيز، التي شغلت منصب مدير التعجير بالوزارة.

وستكون أولى مهام الحكومة الحالية استكمال الإصلاحات الاقتصادية، واحتواء التوترات الاجتماعية بتحسين ظروف المعيشة وخلق فرص عمل للعاطلين من الشباب وخريجي الجامعات.

# الجزائر تغازل ثورة الشارع بحملة لإطلاق معتقلين

وكان على رأس هؤلاء المناضلة الأمازيغية سميرة مسوسي، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن السلطة تريد جس نبض الشارع عبر هذه الخطوة، فيما تحصي تنسيقية الدفاع عن المعتقلين أكثر من ألف موقوف ومسجون، منهم ناشطون ومعارضون سياسيون فاعلون في الساحة، على غرار كريم طابو، سمير بلعربي وفوزيل بومالة.. وغيرهم. وكان بيان ما يعرف بـ "مجموعة العشرين"،

من أجل طي ملف معتقلي الراي، وفتح المجال أمام تسوية سياسية للأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ نحو سنة، لاسيما بعد إطلاق سراح الجنرال حسين بن حديد القابع في السجن منذ عدة أشهر بتهمة مماثلة، ولأسباب تتعلق بسنة المتقدم وظروفه الصحية الحرجة، فضلا عن الناشط السياسي سمير بلعربي. وقضى العشرات من سجناء الراي في الجزائر عقوبتهم في الأيام الأخيرة،

وجاء قرار الإفراج عن بورقعة، في وحتى الأحزاب البعيدة عنها لم تمنع في ذلك، فإن فعاليات الحركة الشعبية والأحزاب الراديكالية، رفضت الدعوة مبكرا على اعتبار ما تسميه بـ "عدم شرعية الرئيس الجديد وعدم اعترافها به"، فضلا عن الإجماع السائد غير المساعدة على مد جسور الثقة بين أطراف الصراع.

ولم يصدر أي تصريح رسمي في البلاد حول وجود توجه للإفراج عن المعتقلين خلال الأزمة، لكن تنسيقية الدفاع عن المعتقلين، ذكرت، في بيان لها، أن هذه القرارات جاءت بتوجيهات من الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون. ويعد لخضر بورقعة أبرز المرشحين عنهم وهو يمثل أحد رموز الحراك الشعبي في الجزائر، حيث التحق بالاحتجاجات الشعبية منذ الأسابيع الأولى، وتصدر طليعة المتظاهرين في شوارع وساحات العاصمة، قبل أن يتم توقيفه من طرف قوات الأمن وإحالته على السجن المؤقت، بتهمة تهديد الوحدة الوطنية وإحباط منويات الجيش والمساس بمؤسسات الدولة.

ويعتبر الرجل أكبر المعتقلين سنا (86 عاما)، وهو أحد عقلاء ثورة التحرير (1954 - 1962)، قبل أن يلتحق بالمعارضة السياسية بعد الاستقلال، ويخرط في حركة التمرد التي قادتها جبهة القوى الاشتراكية، وبقي وفيها لأفكاره لغاية بداية الحراك الشعبي في فبراير الماضي، أين التحق به منذ أسابيعه الأولى، وعرف عنه تصريحه "نحن قمنا بالثورة ضد الاستعمار، وهذه ثورة الشباب لاستعادة الجزائر إلى شعبها".



حرية المعتقلين في صلب مطالب الشارع

الصادر قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، قد شدد على ضرورة فتح حوار سياسي جاد مع الفاعلين الحقيقيين، يكون تتويجا لجملة من الإجراءات يتوجب على السلطة تجسيدها لاستعادة ثقة الشارع وتأكيد على نوايا حقيقية في البحث عن حلول للأزمة.

وصرح الناشط الحقوقي والمحامي عبدالغاني بادي، أن "هناك توجه للتخلص من قضية مساجين الراي والتهنئة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة"، في إشارة إلى إمكانية صدور قرارات مماثلة في حق باقي المعتقلين، لاسيما الجنرال المتقاعد المحبوس حسين بن حديد، الذي أحيل للمحاكمة الأربعاء، رغم أنها لم تكن مبرجة من قبل في هذا التاريخ.

وتم، الأربعاء الإفراج عن رجل الأعمال يسعد ربراب، أغني رجل في البلاد، بعد الحكم عليه بالسجن 6 أشهر نافذة، تم خصمها من فترة إيقافه، التي بدأت في أبريل 2019، حيث حوكم في قضايا فساد. وجاءت قرارات الإفراج عن عدد كبير من المتظاهرين والشخصيات والنشطاء بالتزامن مع دعوات جديدة للنشطاء اليوم، في الجمعة الـ 46 للحراك الشعبي، الذي كانت أهم مطالبه خلال الأشهر الأخيرة "الإفراج عن المعتقلين".

صابر بليدي

الجزائر - أفرج القضاء الجزائري عن الناشط السياسي المعارض لخضر بورقعة، في خطوة جديدة من السلطة تستهدف امتصاص ثورة الشارع المستمرة منذ أكثر من عشرة أشهر، والتوجه لخلق ملف سجناء الراي الذي بات يؤرق السلطة أمام الراي العام الخارجي، ويزيد من حدة الضغوط المستمرة في الداخل. وشمل قرار الإفراج عشرات السجناء من الناشطين والمعارضين السياسيين، من مختلف سجون البلاد، في قرار غير معلن، لكنه تجلّي بشكل واضح، الخميس، حيث استقبلت عائلات جزائرية ذويها الذين كانوا قيد السجن المؤقت أو السجن النافذ، وهو الأمر الذي أكده عدد من المحامين والناشطين الحقوقيين الذين اتصلت بهم "العرب".